

# أبرز القضايا الانتخابية بين هاريس وترامب



في مجموعة واسعة من القضايا الرئيسية التي تؤثر على الحياة اليومية للأمريكيين وعلى شكل النظام السياسي في البلاد، فإن نائبة الرئيس كامالا هاريس والرئيس السابق دونالد ترامب لديهما سجلات وخطط مختلفة بشكل حاد



## الاقتصاد

يدعو إلى إنفاق تريليونات الدولارات على التخفيضات الضريبية وإقرار تعريفات جمركية شاملة على جميع الواردات التي تبلغ قيمتها 3 تريليونات دولار إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك تعريف جمركية بنسبة 60% على الواردات من الصين وتعريف جمركية شاملة بنسبة 10% على الواردات من دول أخرى. يقول إنه لن يخفض الضمان الاجتماعي أو فوائد "ميديكير"



هاريس تدعم الإنفاق على البنية الأساسية والطاقة المتجددة. وتدعو إلى حظر رفع الأسعار، وإلى بناء 3 ملايين منزل جديد، وإلى تقديم منحة قدرها 25.000 دولار لأصحاب المنازل لأول مرة. وتريد رفع الحد الأدنى للأجور، وتقديم إعفاءات ضريبية قدرها 50.000 دولار للشركات الصغيرة الجديدة. وتنوي زيادة الضرائب على الشركات والأثرياء الأمريكيين



ينوي إتمام الجدار الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك، وإحياء سياسة "ابقوا في المكسيك" وإقرار قيود على اللجوء، و"تنفيذ أكبر عملية ترحيل محلية في تاريخ الولايات المتحدة" للمهاجرين غير المسجلين



تدعم الطريق المكتسب للحصول على الجنسية، لكنها ستغلق الثغرات وتدعم القيود المقررة على طالبي اللجوء، في الوقت الذي تصل فيه المعابر الحدودية غير القانونية إلى مستويات قياسية



## حرب غزة وأوكرانيا

يزعم أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أو بين روسيا وأوكرانيا، لم تكن لتبدأ لو كان ترامب رئيساً. وينوي تخفيض المساعدات الأمريكية لكيف. ويشكك في إمكانية حل الدولتين في الشرق الأوسط



هاريس تؤكد أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وأن الولايات المتحدة ينبغي أن تستمر في إرسال الأسلحة، مع الدعوة إلى وقف إطلاق النار والتركيز بشكل أكبر على الأزمة الإنسانية في غزة. وتدعم حل الدولتين



يقول إنه ينبغي السماح للولايات الأمريكية بإقرار أي قيود تختارها. وبعد أن ألغت المحكمة العليا حكم قضية "رو ضد وايد"، تم سن 563 حكماً لتقييد الوصول إلى الإجهاض في 22 ولاية



تدعم هاريس الحق الفيدرالي في الإجهاض. ودعت الكونغرس إلى استعادة الحماية بعد أن ألغت المحكمة العليا في يونيو 2022 حكماً تاريخياً صدر منذ نحو 50 عاماً في قضية "رو ضد وايد"



## العنف المسلح

يزعم أن الأسلحة النارية ليست مسؤولة عن حوادث إطلاق النار الجماعي، بل السبب هو مشاكل الصحة العقلية



تدعو إلى سن قوانين وطنية صارمة وإجراء فحوصات شاملة لخلفية الراغبين في حيازة الأسلحة النارية وحظر الأسلحة الهجومية

